

Distr.: General
10 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة السبعون

# الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٨/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥)، اللذين طُلب إليّ فيهما أن أقدّم كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان.

٢ - ويتضمن التقرير أحدث المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما يشمل الجهود الهامة المبذولة في مجالات تقديم المساعدة الإنسانية، والتنمية، وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (A/70/359-S/2015/684) ورسالتي المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/713). وهو يقدم أيضا موجزا لأبرز التطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

## ثانيا - التطورات ذات الصلة

٣ - أبرزت التطورات الأمنية، المقرونة ببطء النمو الاقتصادي وتزايد الضغوط السياسية، وتعبيرات الاستياء العام، التحديات التي تواجهها حكومة أفغانستان. وأوضح استيلاء حركة







طالبان المؤقت على مدينة قندز، وهي أول عاصمة ولاية تستولي عليها حركة التمرد منذ عام ٢٠٠١، زيادة اشتداد التراع، الذي ظل أثره على المدنيين من دواعي القلق الرئيسية. وقد رحّبت الحكومة بقرار الشركاء الدوليين في مجال الأمن توسيع نطاق التزاماقم. ووافق أشرف غني، رئيس أفغانستان، على غالبية التوصيات الأولية للجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، ولكن الهيكل الانتخابي، وكذلك مواعيد الانتخابات لم يتقررا بعد. وبدأت الحكومة الأفغانية والجهات المانحة عملية تنفيذ تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إطار المساءلة المتبادلة. ومع أن الحكومة أفادت عن إحراز مزيد من التقدم نحو الوفاء بالنقاط المرجعية المتعلقة بالإيرادات، وعن إعادة هيكلة الوكالات الرئيسية المعنية بتحصيل الإيرادات، ظلت صورة الاقتصاد العامة معقدة. وساهمت الشواغل الموجودة لدى المواطنين بشأن مستقبلهم في تزايد الهجرة.

## ألف - التطورات السياسية

٤ - كان استيلاء حركة طالبان على مدينة قندز خلال الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وتدهور الأمن في شمال البلد نكسة كبيرة للحكومة. وقد سعت منذ ذلك الحين إلى إعادة طمأنة السكان ككل من خلال إرساء مبدأ المساءلة وتوفير سبل الانتصاف. وفي الفترة من ١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أقال الرئيس غني حاكم ولاية قندز، وعيّن وفدا لتقصي الحقائق بشأن سقوط عاصمة الولاية، وزار المدينة من أجل إجراء تقييم للوضع فيها. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر قدم الوفد إحاطة إلى الرئيس عن استنتاجاته، وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر قدّم تقريره إلى مجلس الأمن القومي، وإن كانت الاستنتاجات لم تصدر للعموم. ومع ذلك واصل أعضاء الجمعية الوطنية التعبير عن انتقادهم للطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع أزمة قندز وللحالة الأمنية في البلد. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر طرح مجلس النواب اقتراحا بحجب الثقة عن وزير الداخلية، ولكن الاقتراح لم يُعتمد. والضغوط العامة التي تواجهها الحكومة أبرزهما المظاهرات التي حدثت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر وسار فيها المحتجون، الذين أحزنهم مقتل سبعة من المدنيين في ولاية زابل، مع انضمام غيرهم من أفراد المجتمع المحرومين إليهم، عبر كابل متجهين إلى قصر الرئاسة ومطالبين بتحسين الأمن والعدالة.

٥ - وأدّت النكسة العسكرية في مدينة قندز والهجمات في أماكن أخرى من البلد إلى اكتساب منتقدي الحكومة جرأة، وشهد البلد ظهور مجموعات معارضة وليدة. وطالب أنصار الرئيس السابق، حامد كرزاي، ومسؤولون حكوميون سابقون وعدد من الزعماء السابقين لحركة المجاهدين، مجتمعين في تشكيلات مختلفة، بإسناد أدوار أكبر إليهم في وضع

السياسة، والتعيينات الرئيسية، أو بإجراء إصلاح في الحكومة. وشمل ذلك دعوات من البعض لعقد لويه جركه، في إشارة إلى اللويه جركه الدستورية المتوخاة في اتفاق ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المنشئ لحكومة الوحدة الوطنية، أو جركه بأشكال أخرى. ووجه بعض أعضاء الجمعية الوطنية أيضا نداءات مماثلة. وأشرك الرئيس غني ومستشاروه في أحيان كثيرة تلك الأطراف، كجماعة أو على أساس فردي. ولكن هذه الجهود الرامية إلى التواصل والحوار فسرها البعض، في بعض الحالات، على أنها تمثل عملية استقطاب، لا على أنها بناء توافق آراء.

٦ - وأدّت التطورات السياسية والأمنية إلى سلسلة من التعيينات الرئاسية في المناصب الحكومية والأمنية الشاغرة. فقد عيّن الرئيس غني ثمانية أشخاص لملء الشواغر في مناصب حكام الولايات، بما في ذلك في ولايات بغلان وبدخشان وفارياب وساربل، وتخار. وظلت ثلاثة مناصب من ٣٤ منصبا من مناصب حكام الولايات يشغلها أشخاص يعملون بصفة قائمين بالأعمال. وعيّن الرئيس، إضافة إلى ذلك، ثمانية قادة إقليميين للشرطة الوطنية الأفغانية، وأربعة رؤساء جدد للمديرية الوطنية للأمن في ولايات وخمسة رؤساء شرطة جدد في ولايات. وقام الرئيس أيضا بترقية أحمد ضياء مسعود، ممثله الخاص للإصلاحات والحكم الرشيد، إلى رتبة مكافئة لرتبة نائب رئيس الجمهورية. ولكن منصب وزير الدفاع ظل يشغله شخص يعمل بصفته قائما بالأعمال، وظل منصب النائب العام شاغرا.

٧ - واستمرت عملية الإصلاح الانتخابي. ففي ٦ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس غني مرسوما وافق فيه على ٧ من التوصيات الأولية العشر للجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، من بينها تلك المتعلقة بتسجيل الناخبين، وتوزيع مراكز الاقتراع، وشروط أهلية أعضاء مجلس المفوضين وعملية تعيين أعضاء مفوضية الانتخابات. وقد ووفق على التوصية الداعية إلى إعادة حصة المقاعد المخصصة للنساء إلى ٢٥ في المائة في انتخابات مجالس الولايات ومجالس المقاطعات، مما عكس التغيرات التي كانت قد أدخلت في عام ٢٠١٣ وخفضت تلك الحصص إلى ٢٠ في المائة في الولايات وإلى صفر في المقاطعات. وأعاد الرئيس ثلاث توصيات إلى اللجنة من أجل زيادة بلورتها. وتشمل هذه التوصيات النظام الانتخابي لجميع الانتخابات المقبلة، وإمكانيات إقامة دوائر انتخابية أصغر حجما، وإنشاء لجنة شفافية لتوفر الإشراف على الهيئات الانتخابية. ومن المتوقع من اللجنة أن تقدم التوصيات النهائية بحلول ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولكن لم تحدد بعد الآثار المترتبة على قرار اثنين من أعضائها ألا يشاركا في المناقشات بعد تقديم المجموعة الأولى من التوصيات، نتيجة لخلافات بخصوص التوصيات المتعلقة بنوع النظام الانتخابي. وواصلت

الأمم المتحدة، من جانبها، دعم عملية الإصلاح من خلال تقديم الدعم والمشورة التقنيين، وذلك بوصفها عضوا غير مصوت في اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي.

٨ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر أصدر الرئيس غني مرسومين تشريعيين يعدلان قانون الانتخابات وكذلك قانون هياكل وواجبات وسلطات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى الانتخابية، من أجل تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، بدأت الحكومة أيضا عملية لتشكيل لجنة اختيار مكونة من سبعة أعضاء مسؤولة عن ترشيح مفوضية مستقلة جديدة للانتخابات ولجنة مستقلة جديدة معنية بالشكاوى الانتخابية. والمفوضية المستقلة للانتخابات، المكلفة من الرئيس غني بمهمة إعداد الجدول الزمني الانتخابي، مع مراعاة توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، لم تعلن حتى الآن مواعيد انتخابات البرلمان ومجالس المقاطعات.

٩ - ومنذ المحادثات التي أجريت في ٧ تموز/يوليه في مري بتيسير من باكستان، والإعلان بعد ذلك عن وفاة الملا عمر، وتدهور الحالة الأمنية في أفغانستان، ظلت آفاق عملية السلام راكدة. فقد نشأت انقسامات وتوترات في حركة طالبان، رغم التكهن بأن تحقيق مكاسب عسكرية سيمكّن رئيس حركة طالبان الجديد، الملا منصور، من توحيد القيادة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أصدر فصيل من حركة طالبان معارض لقيادة الملا منصور بيانا زعم فيه أن محاولات الملا منصور إعادة تماسك حركة طالبان قد فشلت. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عين فصيل معارض للملا منصور قائدا بديلا، هو الملا محمد رسول أخوند، وبعد الإعلان عن هذا التعيين أفادت تقارير بوقوع اشتباكات في ولاية زابل. وحدث مزيد من التوترات بين أفغانستان وباكستان، لا سيما بعد استيلاء حركة طالبان على مدينة قندز. وادعى عدد من الزعماء السياسيين الأفغان أن تقاعس باكستان هو الذي مكن حركة طالبان من القيام بعملية عسكرية، وهو ادعاء رفضته باكستان. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي، حركة طالبان علنا بشأن الاستيلاء على مدينة قندز وحدد خطة لمفاوضات سلام. وأعرب نواز شريف، رئيس وزراء باكستان، أثناء زيارته لواشنطن العاصمة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، استعداده المستمر لتيسير محادثات بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية، ولكنه أشار إلى ما يوجد من عدم موافقة على المطالبات في الوقت ذاته بتحييد الجماعة. وواصل ممثلي الخاص لأفغانستان، بالتشاور مع حكومة أفغانستان، التفاعل مع جميع الأطراف، ومن بينها الجيران الإقليميون، في محاولة لتيسير تحسين العلاقات مما يفضي إلى عملية سلام.

١٠ - وعلى هذه الخلفية أبرم اتفاق بشأن مبادرة محلية لتعزيز الاستقرار، بدعم من جهات فاعلة وطنية. ففي ٧ أيلول/سبتمبر، وقع وزير الشؤون القبلية والحدودية، وحاكم ولاية بغلان، وشيوخ القبائل اتفاقا محليا لوقف إطلاق النار يغطي دند غوري في مقاطعة بل خمري، بولاية بغلان. ونص الاتفاق، الذي وصف بأنه أول اتفاق لوقف إطلاق النار بإقرار رسمي من حكومة أفغانستان، على عدم قيام قوات الأمن الأفغانية ولا حركة طالبان بعمليات عسكرية في المنطقة. وشهد الاتفاق انخفاضا فوريا في الاشتباكات العنيفة، ولكن بعض أصحاب المصلحة شككوا في هذا الترتيب، بما يشمل التزام حركة طالبان بإدامة وقف إطلاق النار، ورأوا أن الحركة ستستخدمه، على العكس من ذلك، لتعزيز وضعها الأوسع نطاقا في المنطقة، وأعربوا عن خشيتهم من حدوث أي تناقص في سيطرة الحكومة على المقاطعة.

١١ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، في كابل، شارك زهاء ٥٠٠ من ممثلي المجالس الدينية التابعة للحكومة، ورجال الدين المستقلين، وعلماء الدين في المؤتمر الوطني لعلماء الدين لدعم بناء السلام في أفغانستان، الذي يسَّره المجلس الأعلى للسلام، بدعم ومساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. واتخذ المشاركون في المؤتمر قرارا، أيده الرئيس غني، أعربوا فيه عن مساندتهم للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تجميع كل أطراف النزاع لتحقيق السلام. وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للحوار الشامل بين الأفغان في ولايات قندهار وباكتيا وباكتيكا، وتناولت المناسبات ذات الصلة مسائل مثل دور الشباب وزعماء القبائل وعلماء الدين في دعم السلام والمصالحة.

## باء - الأمن

١٢ - زاد المستوى العام للحوادث الأمنية، واشتدت حدتها، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وأبرز استيلاء حركة طالبان المؤقت على مدينة قندز، فضلا عن ١٦ مركزا من مراكز المقاطعات، أساسا في الشمال، وبصفة رئيسية في الفترة من آب/أغسطس حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، التحديات التي تواجهها الحكومة وقوات الأمن في الحفاظ على الاستقرار في جميع منطق البلد. وفي أعقاب هذه التطورات، وإلحاقا باجتماع مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي على مستوى وزراء الدفاع، الذي عُقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تعهد الشركاء في مجال الأمن على الصعيد الدولي بتنقيح الالتزامات المقررة المتعلقة بالقوات بموجب الاتفاق الأمني الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان واتفاق مركز القوات الخاص ببعثة الدعم الحازم التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد رحبت حكومة أفغانستان بتلك الالتزامات، ونتيجة لزيادة المخاطر التي يشكلها النزاع،

لا سيما في المناطق الحضرية، اضطرت الجهات الفاعلة المدنية، ومن بينها الأمم المتحدة، إلى تقليص أنشطة برنامجية ونقلت مؤقتا موظفين من ولايات قندز وبغلان وبدخشان وفارياب.

١٣ - وفي أعقاب مناقشات أجريت خلال عام ٢٠١٥ مع حكومة أفغانستان نقحت الولايات المتحدة الأمريكية قرارها أن تسحب جميع أفرادها العسكريين باستثناء ١ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، التزم الرئيس أوباما بالحفاظ على المستوى الحالي لقوات الولايات المتحدة عند مستوى ٩ ٨٠٠ فرد خلال معظم عام ٢٠١٦ والإبقاء على ٥ ٥٠٠ جندي حتى عام ٢٠١٧، مع استمرار مهمة تدريب القوات الأفغانية ودعم عمليات مكافحة الإرهاب. وفي اليوم ذاته، أعرب الرئيس غني عن ترحيبه بقرار الولايات المتحدة بوصفه وسيلة لتعزيز الشراكة بين البلدين. وفيما يتعلق ببعثة الدعم الحازم، تعهدت دول أخرى أعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي، من بينها إيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالحفاظ على المستويات الحالية لقواتها أو، في حالة ألمانيا، تعهدت بزيادة المستويات الحالية لقواتها.

١٤ - وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سجلت الأمم المتحدة ٦ ٦٠١ حادثا أثناء رصدها للتطورات المتعلقة بالأمن ذات الصلة بعمل الجهات الفاعلة المدنية وتنقلها وسلامتها، من المحتمل أن تؤثر على تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة. وكان عدد الحوادث يمثل زيادة بنسبة قدرها ١٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤، التي سُجل فيها ٥ ٥١٦ حادثا. وقد أبلغ عن غالبية هذه الحوادث (نسبة قدرها ٦٢ في المائة) في مناطق الجنوب والجنوب الشرقي والشرق. ومع أن نسبة الحوادث الأمنية في هذه المناطق الثلاث ظلت ثابتة المستوى في السنوات الأخيرة، حدث اشتداد ملحوظ في انعدام الأمن في الشمال والشمال الشرقي، وشمل ذلك استيلاء حركة طالبان مؤقتا على مدينة قندز، وحدوث زيادة في الحوادث المسجلة في تلك المناطق، وكانت ساربل وفارياب وجوزجان وقندز وتخار هي الأكثر تقلبا.

١٥ - وفي الفترة التي يشملها هذا التقرير، استولت حركة طالبان، إضافة إلى استيلائها على مدينة قندز، على ١٦ مركزا من مراكز المقاطعات، أساسا في الشمال (في ولايات بدخشان وبغلان وفارياب وقندز وساربل وتخار) ولكن أيضا في الغرب (ولاية فراه) وفي الجنوب (ولايتي هيلمند وقندهار). واستطاعت قوات الأمن الوطني الأفغانية أن تستعيد السيطرة على مدينة قندز، وكذلك على ١٣ مركزا من مراكز المقاطعات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وصدّت قوات الأمن الأفغانية، بدعم عسكري دولي، شمل استخدام أعتدة جوية بالغة الأهمية، محاولات حركة طالبان الاستيلاء على عواصم ولايات غزني وفراه

وفارياب في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، وكذلك محاولاتها المتواصلة التي تكثفت قرب نهاية الفترة في هيلمند. وما زالت سيطرة الحركة، وفقا للتقييمات الحالية، على ٢٦ في المائة تقريبا من المناطق في مختلف أنحاء البلد هي سيطرة بلا منازع. وحقق سقوط مدينة قندز مكاسب مادية كبيرة لحركة طالبان، كما حقق لها قيمة دعائية كبيرة. وأبرز هذا التطور أوجه النقص البالغة الأهمية في قدرات قوات الأمن الأفغانية، بما في ذلك في مجال اللوجستيات والتخطيط والاستخبارات والدعم الجوي، وأيضا الحاجة إلى القيام في بعض الحالات بتعزيز علاقات العمل بين المؤسسات الأمنية والسلطات المدنية، التي قيل إنها كانت متأزمة في حالة قندز، قبل سقوط المدينة. واقترح عدد من الشخصيات السياسية الأفغانية البارزة إنشاء جماعات ميليشيا موالية للحكومة، أو ما يسمى قوات دفاع محلية لدعم قوات الأمن الأفغانية. وتناقلت روايات أشخاص أن هذه القوات موجودة فعلا في عدد من الولايات.

١٦ - وإضافة إلى النزاع بين قوات الأمن الأفغانية والعناصر المناوئة للحكومة، شهدت الفترة إبلاغا مستمرا عن حدوث أعمال عنف بين العناصر الأخيرة في ولايات ننكرهار وزابل وغزني، بين ولايات أخرى. وظل وجود جماعات منتسبة إلى تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام يمثل شاغلا، لا سيما في ولاية ننكرهار، حيث وجودها هو الأكبر بالنسبة للبلد ككل. وتشير أنباء غير مؤكدة إلى حدوث اشتباكات بين الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام وحركة طالبان في الولاية، وإلى حدوث تزايد كبير في عمليات التطهير التي تستهدف تلك الجماعات من جانب قوات الأمن الأفغانية، بدعم عسكري دولي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت جماعة منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتها عن هجوم على مسجد شيعي في كابل. ولكن تورط الجماعة في هذا الهجوم وغيره من الهجمات ما زال غير مؤكد. وفي ولاية زابل، أدى قتل سبعة مدنيين من الشيعة، أثناء اشتباكات بين جماعات المتمردين، إلى تجدد المخاوف من ظهور نبرات طائفية في النزاع.

١٧ - وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير ظلت الاشتباكات المسلحة والحوادث التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع تشكل معظم الحوادث الأمنية (٦٨ في المائة من المجموع). وسُجلت زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في الاشتباكات المسلحة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وواصلت العناصر المناوئة للحكومة القيام بعمليات قتل واختطاف موجهة لتؤكد نفوذها على السكان المدنيين. ففي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر سُجل ٤٤٧ حادثا من حوادث الاغتيال والاختطاف، مما يمثل زيادة نسبتها ١٢ في

المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤، التي سُجل فيها ٣٩٩ حادثا. وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير سُجلت ٢٢ عملية هجوم انتحارية في مختلف أنحاء البلد، منها ١٠ في ولاية كابل. وإضافة إلى ذلك، واصلت عناصر حركة طالبان والعناصر المناوئة للحكومة استهداف المؤسسات العقابية في مختلف أنحاء البلد. وفي أعقاب هجمات على سجون ولايتي غزني وقندز في ١٤ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، على الترتيب، قيل إنه جرى إطلاق سراح أكثر من ١ ٠٠٠ سجين، من بينهم سجناء يُزعم أنهم أرتكبوا جرائم ضد الأمن القومي. ويقال إن أربعة من موظفي الإصلاحيات قتلوا في غزني أثناء هذه الحوادث، في حين لا يُعرف مصير ٢٦ موظفا من موظفي الإصلاحيات في قندز.

١٨ - ووقع ما مجموعه ٤٣ حادثا أمنيا موجها إما مباشرة أو على نحو غير مباشر ضد الأمم المتحدة. ومعظم هذه الحوادث كان موجها نحو موظفي الأمم المتحدة الوطنيين، وكان أخطرها هو قتل إحدى موظفات الأمم المتحدة في قندهار في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبسبب انعدام الأمن والتهديد السائدة نقلت الأمم المتحدة موظفيها من مدينة قندز في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وعانت مجمعات الأمم المتحدة بعد ذلك من أضرار وعمليات نهب على نطاق واسع أثناء احتلال حركة طالبان للمدينة. وأثناء الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نقلت الأمم المتحدة موظفين من ولايات بغلان وبدخشان وفارياب كإجراء تحوطي وأوقفت العمليات في هذه المواقع مؤقتا. وبحلول ٨ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر استؤنفت العمليات في بدخشان وبغلان، على الترتيب. وما زال استئناف العمليات في فارياب قيد الاستعراض، في حين ما زالت العمليات في قندز محدودة بسبب الأضرار التي لحقت بمرافق الأمم المتحدة الموجودة فيها. واستُهدف أفراد من مديرية الأمن الوطنية في سبعة هجمات أثناء مرافقتهم لبعثات الأمم المتحدة البرية. ونتيجة لذلك، أصيب أربعة من أفراد المديرية في هجومين على البعثات البرية في مدينة جلال أباد في ١٠ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولم يصب أي من أفراد الأمم المتحدة في تلك الحوادث. وقد أعلنت جماعة منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتها عن الهجوم الذي وقع في ١٠ أيلول/سبتمبر، ولكن لم تتأكد صحة مسؤوليتها عنه.

## جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - استمر التركيز على التفاعل البناء من أجل الأمن الإقليمي والتقدم الاقتصادي. فقد ركّز الرئيس غني ورئيس السلطة التنفيذية، عبد الله عبد الله، اثناء المؤتمر الإقليمي السادس للتعاون الاقتصادي المعني بأفغانستان، الذي عُقد في كابل في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر، على

المجالات المحتملة لدعم النمو، والاستثمار، والتنمية، وشدد على الحاجة إلى التعاون الإقليمي لمناهضة الإرهاب. وأبرز رئيس السلطة التنفيذية، في الملاحظات التي أدلى بها في حدث رفيع المستوى بشأن أفغانستان عُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، أولويات أفغانستان للسلام والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي. وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اللتان ترأستا هذا الحدث معا، بدعم زيادة التعاون الإقليمي. وشاركت أفغانستان أيضا في دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي عقدت في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وتضمنت مناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها مؤخرا.

٢٠ - وركزت أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية جهودهما على التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقد في طهران أول اجتماع خبراء بشأن اتفاق إيران والهند وأفغانستان بشأن التعاون في مجال النقل العابر والنقل الدولي، وذلك بهدف توسيع نطاق الروابط الثلاثية. وتركزت الزيارات الرسمية التي قام بها وزير التنمية الحضرية ووزير المناجم والبترول الأفغانيان إلى جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر على قضايا الاستثمار والبنى التحتية.

٢١ - وواصلت عملية قلب آسيا - اسطنبول، التي تترأسها أفغانستان وباكستان في عام ٢٠١٥، إظهار زخم. وقد اجتمعت أفرقة تقنية إقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة بشأن: الأمراض المعدية في طهران في ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس؛ وإدارة الكوارث في إسلام أباد في ٨ أيلول/سبتمبر؛ وفرص التجارة والتبادل التجاري والاستثمار في نيودلهي في ١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛ والتعليم في طهران في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اجتمع مسؤولون كبار في نيويورك لبحث الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري الذي يُعقد في إسلام أباد في ٩ كانون الأول/ديسمبر.

٢٢ - وظل احتمال انتشار انعدام الاستقرار من أفغانستان شاغلا للبلدان في وسط آسيا والاتحاد الروسي. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، دعا رئيس طاجيكستان، إمام علي رحمن، أثناء اجتماعه مع فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، إلى زيادة الجهود داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي لكفالة أمن الحدود. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس رحمن في دوشانبي لبحث التهديد الإقليمي الذي يمثله الإرهاب.

٢٣ - وزار لي يوانشاو، نائب رئيس الصين، كابل في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع مع الرئيس غني ومع عبد الله رئيس السلطة التنفيذية. وتعهدت الصين بتقديم المساعدة لمشاريع البنية التحتية التي تربط أفغانستان بجيرانها، وكررت الإعراب عن التزامها بعملية السلام بين

الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وأعربت عن استعدادها لدعم قدرات أفغانستان في مجالي مكافحة الإرهاب والدفاع.

٢٤ - وزار حكمت كرزاي، نائب وزير الخارجية الأفغاني، الهند في الفترة من ١٦ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء مباحثات مع المسؤولين الحكوميين تتناول سُبل تعزيز التعاون بشأن الأمن الإقليمي، لا سيما بشأن مكافحة الإرهاب، وكذلك الروابط الاقتصادية.

٢٥ - وبحث الرئيس غني، أثناء زيارته لكازاخستان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، مع الرئيس نور سلطان نزار باييف وغيره من كبار المسؤولين سُبل تعزيز التجارة والأمن الإقليمي وجهود مكافحة الإرهاب. وأبرم البلدان عددا من الاتفاقات والمذكرات، بما في ذلك بشأن التجارة الزراعية ومكافحة الكوارث الطبيعية.

٢٦ - وعقدت أفغانستان وباكستان الاجتماع العاشر للجنة الاقتصادية المشتركة في إسلام آباد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش وفدا البلدين، برئاسة إسحق دار وزير مالية باكستان وإكليل أحمد حكيمي وزير مالية أفغانستان، الاتفاقات التجارية والتعاون الإقليمي والبنية التحتية لربط شبكات الطاقة.

٢٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر وزيرا خارجية أفغانستان وباكستان بيانين بشأن حدوث قصف مزعوم عبر الحدود بين مقاطعة باكتيكا في أفغانستان وجنوب وزيرستان في باكستان.

## ثالثا - حقوق الإنسان

٢٨ - وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، خلال الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، خسائر في صفوف المدنيين، بلغت ٣ ٦٩٣ شخصا (منهم ١ ١٣٨ قتيلا و ٢ ٥٥٥ جريحا)، مما يعكس زيادة بنسبة قدرها ٢٦ في المائة عن الفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، كانت نسبة قدرها ٥٤ في المائة من الخسائر في صفوف المدنيين تعزى إلى عناصر مناوئة للحكومة، وكانت نسبة قدرها ١٧ في المائة تعزى إلى قوات موالية للحكومة (منها نسبة قدرها ١٢ في المائة تعزى إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، ونسبة قدرها واحد في المائة تعزى إلى مليشيا موالية للحكومة، ونسبة قدرها ٤ في المائة تعزى إلى القوات العسكرية الدولية)، ونسبة قدرها ٢٧ في المائة غير منسوبة لطرف معين ناجمة عن تبادل إطلاق نار بين قوات موالية للحكومة وعناصر مناوئة للحكومة. ولم يتسن عزو نسبة قدرها ٢ في المائة من الخسائر في صفوف

المدنيين، نجمت في معظمها عن مخلفات حربية متفجرة. وظلت الاشتباكات الأرضية هي السبب الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين، بحث كانت مسؤولة عن خسائر بلغت ١ ٦٧١ شخصا (٤٥٤ قتيلا و ١ ٢١٧ جريحا)، تليها الهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. واستمر استهداف العناصر المناوئة للحكومة للسكان المدنيين، ومن بينهم المدافعون عن حقوق الإنسان، كما تبدى ذلك من عدد الحوادث الهامة. وقد شملت هذه هجوما في ولاية باكتيكا في ٢٧ أيلول/سبتمبر، استُخدمت فيه أجهزة متفجرة يدوية الصنع لاستهداف مباراة كرة طائرة، وأدى إلى مقتل ١٧ مدنيا وإصابة ٦٠ غيرهم، وهجوما في مدينة جلال آباد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر قُتل فيه اثنان وأصيب ستة من موظفي اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق رجل مسلح غير معروف الهوية النار على السيدة تورباكي ألفت، الموظفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في مدينة قندهار فقتلها. وما زال الدافع إلى قتلها غير معروف.

٢٩ - وقد أدى الهجوم الذي شنته حركة طالبان على مدينة قندز إلى أسبوعين من القتال الحضري المكثف حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعلنت حركة طالبان رسميا انسحابها من المدينة. وسجلت بعثة الأمم المتحدة رقما مبدئيا للخسائر في صفوف المدنيين هو ٨٤٨ شخصا (٢٨٩ شخصا قُتلوا و ٥٥٩ شخصا أصيبوا) من جراء الحوادث التي وقعت في المدينة والمقاطعات المحيطة بها. وأفادت تقارير بأن الغالبية العظمى من الخسائر في صفوف المدنيين نتجت عن القتال البري بين مقاتلي حركة طالبان وقوات الأمن الأفغانية، وإن كانت بعثة الأمم المتحدة قد تلقت تقارير تفيد بحدوث خسائر في صفوف المدنيين من جراء عمليات قتل موجهة أو متعمدة، وعقاب من نظم عدالة موازية، وعمليات جوية. وهذا شمل رقما مبدئيا لخسائر في صفوف المدنيين بلغ ٦٧ شخصا (٣٠ قتيلا و ٣٧ مصابا) نتيجة لهجوم جوي شنته الولايات المتحدة على مستشفى تابع لمنظمة ”أطباء بلا حدود“ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو حادث يجري كل من الحكومة الأفغانية والولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي تحقيقات مستقلة بشأنه حاليا.

٣٠ - وقد أعربت عن إدانتي الشديدة لذلك الهجوم الجوي الذي أسفر عن وفاة وإصابة عاملين في المجال الطبي ومرضى في ذلك المستشفى، مشيرا إلى أن المرافق الطبية محمية صراحة بموجب القانون الإنساني الدولي. ودعوت، في بياني، إلى إجراء تحقيق دقيق ومحايد بشأن الهجوم من أجل ضمان المحاسبة عليه. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر قائد قوات الولايات المتحدة في أفغانستان موجزا للنتائج التي توصل إليها التحقيق الذي أجرته الولايات

المتحدة، ذكر فيه أن الهجوم الجوي على المستشفى ''كان النتيجة المباشرة لخطأ بشري كان يمكن تجنّبه، وقد ضاعفت منه أوجه فشل العمليات والمعدّات'' وأنه سيجري اتخاذ ''إجراءات إدارية وتأديبية مناسبة''.

٣١ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، بدأت حركة طالبان في القيام بعمليات تفتيش من مترل إلى مترل باستخدام قوائم معدة سلفا تتضمن أسماء مدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما الناشطين المدافعين عن حقوق المرأة، والعاملين في المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والموظفين الحكوميين وغيرهم من المدنيين. وقد أشاع هذا التفتيش الممنهج جوا من الخوف وأدّى إلى نزوح جماعي لأولئك الأفراد من المدينة.

٣٢ - وكان الخوف من ارتكاب عنف من جانب رجال مسلحين أو مجرمين انتهازيين، الذي أججته أنباء أولية عن عمليات اختطاف لنساء وعمليات تفتيش ممنهجة تستهدف المدافعين عن حقوق المرأة، عاملا أساسيا في التروح الجماعي لنساء من مدينة قندز. وفي أعقاب تغطية إعلامية واسعة النطاق لهذه المسائل، أصدرت حركة طالبان بيانا أعلنت فيه أهما تعتبر منافذ إعلامية أفغانية عديدة وموظفيها أهدافا عسكرية بسبب مشاركتهم في التغطية الإخبارية. وأدت أيضا الحالة الأمنية العامة في الشمال والشمال الشرقي إلى توقف مؤقت قسري في الخدمات الموجهة إلى حماية النساء الضعيفات، ومن بين تلك الخدمات الملاجئ، في عدة ولايات مجاورة أخرى.

٣٣ - وقد ساعد الهيار سيادة القانون في قندز على إيجاد أجواء جرت فيها عمليات قتل وعنف وإجرام، مع الإفلات من العقاب. وما زالت بعثة الأمم المتحدة تحقق في ادعاءات ارتكاب أطراف في التراع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء هذه الفترة.

٣٤ - وظل العنف المرتبط بالتراع في البلد يخلف أثرا مدمرا على حياة الأطفال. فقد تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، من صحة وقوع ٣٠٣ حوادث قتل فيها ١٥٩ طفلا وأصيب ٥٠٥ أطفال، على الأقل. وفي حين أن هذين الرقمين يمثلان انخفاضا عاما بنسبة قدرها ١٠ في المائة في عدد الضحايا بين الأطفال مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق، فقد ظل الأطفال يمثلون ما يقرب من رُبع جميع الضحايا المدنيين. وظلت الاشتباكات البرية بين أطراف التراع هي السبب الرئيسي للخسائر في صفوف الأطفال، بحيث كانت مسؤولة عن مقتل ٣٦٥ طفلا، وتلاها التعرض للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، الذي أدى إلى سقوط ١٣٦ طفلا ما بين قتيل وجريح. وفاقت الهجمات المعقدة والانتحارية، المسؤولة عن قتل

وإصابة ٨٢ طفلا، التعرض للمخلفات الحربية المتفجرة بحيث كانت السبب الرئيسي الثالث للخسائر في صفوف الأطفال، مقارنة بالربع السابق من السنة، وتسبب الهجمات الجوية، وإطلاق النار غير المباشر، وعمليات الإعدام في وقوع ٨١ طفلا ضحايا. وإجمالا، عُزي وقوع ٣٥٢ طفلا ضحايا (٥٣ في المائة) إلى العناصر المناوئة للحكومة وعُزي وقوع ١٧٤ طفلا ضحايا (٢٦ في المائة) إلى القوات الموالية للحكومة. و لم يتسن عزو وقوع ١٣٦ طفلا ضحايا إلى أي طرف من أطراف النزاع، بسبب طبيعة أنواع معينة من الهجمات، من قبيل تلك التي انطوت على تبادل إطلاق النار والمخلفات الحربية المتفجرة. وفي حين انخفض عدد الهجمات على المدارس والعاملين في مجال التعليم انخفاضا كبيرا، من ٤١ إلى ٢٢ هجوما، أدى الهجوم الذي شنته حركة طالبان عن مدينة قندز إلى إغلاق جميع المدارس وعددها ٤٩٧ مدرسة، مما حرم أكثر من ٠٠٠ ٣٣٠ طفل من التعليم. وقد استخدمت حركة طالبان، إضافة إلى إلحاقها أضرارا بـ ٢١ مدرسة، ٤ مدارس لأغراض عسكرية. واستخدمت قوات الأمن الأفغانية مدرسة أيضا. وعزت فرقة العمل القطرية عددا من الحوادث في ولاية ننكرهار إلى جماعات يدعى أنها منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكان من بين تلك الحوادث الإغلاق القسري لست مدارس وحادث اختطاف عاملين في مجال التعليم، وحادث تهديد وتخويف العاملين في مجال التعليم، مما كانت له تأثيرات سلبية على الحصول على التعليم وتوافر المدرسين، الذين يقال إنهم رحلوا من المناطق المتضررة.

٣٥ - وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير قدمت لجنة الدعوة، التابعة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والمعنية بالممارس المسماة باشا بازي، وهي ممارسة تنطوي على الإيذاء الجنسي للغلمان، مشروع قانون يقضي بتجريم تلك الممارسة إلى وزارة العدل. وأصدر الرئيس، في أعقاب تعليقات إعلامية واسعة النطاق في أيلول/سبتمبر على الانتهاكات المزعوم أن قوات الأمن الأفغانية ارتكبتها، أمرا بإنشاء هيئة مكونة من مكتب النائب العام، ووزارة الداخلية، واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان من أجل التحقيق في الأمر ورصده وإنشاء آلية رقابية لمنع الإيذاء الجنسي للأطفال ومقاضاة مرتكبيه.

٣٦ - وفي أعقاب الإطلاق الرسمي لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حزيران/يونيه، وصلت الحكومة عمليات تنفيذ الخطة في مزار الشريف وهرات، ودشّنت موقعا على الإنترنت لدعم الخطة، ونظمت ١١ مناسبة يوم عالمي مفتوح في مختلف مناطق البلد، كلها بدعم من الأمم المتحدة. وشدد المشاركون في مناسبات اليوم المفتوح على ضرورة كفالة مشاركة مجدية من المرأة في العمليات السياسية والمتعلقة بالسلام.

وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير وقع عدد ملحوظ من حوادث العنف ضد النساء. وشمل ذلك رجم امرأة، تبلغ من العمر ٢١ عاما ومتهمة بالزنا، حتى الموت على يد أحد الملالي المنتسبين إلى حركة طالبان، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر في ولاية غور. وقد أدان الرئيس غني الحادث وأنشأ لجنة رئاسية للتحقيق فيه.

٣٧ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس مرسوما تشريعياً بشأن الاحتجاز يبدو أنه يتعارض مع أحكام العهد الأولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[١]. (صدقت أفغانستان على العهد). ويتضمن المرسوم جملة أحكام من بينها الأحكام التالية: تمديد فترات الاحتجاز فيما يخص الجرائم المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي؛ واشتراط إجراء الاحتجاز والتحقيق والمحاكمة في مرافق منفصلة وخاصة؛ و ''تدابير'' تتيح للمحكمة العليا احتجاز أشخاص إذا قُدمت ''معلومات موثوقة'' تبيّن أن شخصا ''من المحتمل أن يرتكب'' جرائم في المستقبل. وعلاوة على ذلك، مددت فترة الاحتجاز من ٣ إلى ١٠ أيام، ومددت المقاضاة بدون إعادة نظر قضائية من ١٥ إلى ٦٠ يوما. وقد أثار المدافعون عن حقوق الإنسان شواغل بشأن هذه التدابير. و لم تستعرض الجمعية الوطنية هذا التشريع بعد.

٣٨ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وتماشيا مع خطة العمل الوطنية بشأن القضاء على التعذيب، كرر رئيس السلطة التنفيذية في خطاب ألقاه في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الإعراب عن الالتزام بتوقيع البروتكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٢]. وواصلت الحكومة الأفغانية جهودها لإعداد مشروع قانون لمكافحة الإرهاب، بالتوازي مع عملية تصديقها على البروتوكول.

## رابعا - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٩ - نقح البنك الدولي، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، إسقاطاته بشأن النمو الاقتصادي في أفغانستان في عام ٢٠١٥ تنقيحا هبوطيا، من ٢,٥ في المائة إلى ١,٩ في المائة، مما يعكس الأثر المتخلف لنقل المسؤوليات الأمنية وطول أمد الفترة الانتخابية في عام ٢٠١٤ على الثقة في الاقتصاد. ووفقا لنشرة ''الجديد في تنمية أفغانستان'' الصادرة عن البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر من المتوقع أن يزيد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (د-٢١)، المرفق.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٧٥، الرقم ٢٤٨٤١.

٣,١ في عـام ٢٠١٦ وإلى ٣,٩ في المائة في عـام ٢٠١٧، بشـرط حـدوث تحسـنات في البيئـة الأمنية ووجود زخم إصلاحي قوي. وكان هنـاك تأكيـد أيضـا علـى أهميـة القـدرة علـى التنبـؤ وتحسّـن الشـفافية في التنفيـذ المسـتمر للإصـلاحات الاقتصـادية والماليـة لبنـاء ثقـة المسـتثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي. وفي ١٧ تشـرين الثـاني/نوفمبر، أعلـن الـرئيس غـني تفاصـيل مجموعـة عناصر لتنشيط الاقتصاد ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة.

٤٠ - وفي أيلول/سبتمبر، أنجز صندوق النقد الدولي أول استعراض مرحلي للبرنـامج الـذي يرصـده خـبراؤه، وأفـاد عنـد حـدوث تقـدم مـوات عمومـا بشـأن النقـاط المرجعيـة للإصـلاح الهيكلي. وتضمَّن ذلـك التـدابير الجديـدة بشـأن الإيـرادات الـتي سـنت بالمرسـوم الرئاسـي أثنـاء عطلة البرلمان في آب/أغسطس، وإن كانـت قـد أثـيرت لاحقـا في الجمعيـة الوطنيـة اعتراضـات دسـتورية علـى اسـتخدام آليـة المراسـيم فيمـا يتعلـق بالتـدابير المتعلقـة بـالإيرادات. واتخـذت الحكومـة خطـوات لمعالجـة هـذه الشـواغل بإعـداد مقترحـات تشـريعية ذات صـلة. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت وزارة المالية بأن الحكومـة اسـتوفت الأهـداف المنقحـة المتفـق عليها مع صندوق النقد الـدولي في منتصـف عـام ٢٠١٥. وإيـرادات العـام الحـالي تزيـد بنسـبة قـدرها ١٧ في المائـة عـن أرقـام العـام الماضـي، ولكنـها أقـل مـن الإيـرادات المدرجـة أصـلا في الميزانية بنسبة قدرها ٦ في المائة. وقد انخفض خطر وجود فجوة ماليـة مـن خـلال تحسـين أداء الإيرادات والتحكم في الإنفاق.

٤١ - وبـدأت الحكومـة وبـدأ الشـركاء في التنميـة رصـد الاعتمـاد الـذاتي مـن خـلال إطـار المسـاءلة المتبادلـة الـذي اعتمـد في اجتمـاع كـبرا المسـؤولين في ٥ أيلول/سـبتمبر. وإضـافة إلى الالتزامـات الطويلـة الأجـل، يتضـمن الإطـار إصـلاحات ذات أولويـة يجـب الاضـطلاع بهـا في الأشهر الثمانية عشر المقبلة. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عممت وزارة الماليـة التقريـر المرحلـي الأول عن التزاماتها بشأن المساءلة المتبادلة، الذي أوضح أن ٥ إنجازات من ٣٩ إنجازا متـوخى قـد تحققـت. وشملـت هـذه إعـادة هيكلـة الحكومـة لنهجهـا في التخطـيط الإنمـائي، الـتي تشـمل توحيـد بـرامج التنميـة الوطنيـة بجعلـها ١٢ بـدلا مـن ٢٢، تشـرف عليهـا سـت لجـان إنمائيـة مشتركة بين الوزارات. وفي تشرين الأول/أكتـوبر، بـدأت مناقشـات تقنيـة بشـان تقيـيم مـدى تـوافر مـوارد مـن الجهـات المانحـة لـدعم أولويـات الحكومـة. وإصـلاحات تخطـيط التنميـة والالتزامات ذات الأولوية بموجب الإطار هي الـتي سـتوجه الأعمـال التحضـيرية لمـؤتمر التنميـة الوزاري التي سيُعقد في تشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١٦، المقـرر أن تتشـارك في رئاسـته حكومـة أفغانسـتان والاتحـاد الأوروبي. وسـتظل المسـاعدة الإنمائيـة المطـردة بالغـة الأهميـة طيلـة عقـد

التحول ٢٠١٥-٢٠٢٤، مع محاولة الحكومة إعادة تنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق قاعدة إيراداتها لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٤٢ - واجتمعت هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء زيارتها لكابل من ٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مع الرئيس غني ومع رئيس السلطة التنفيذية. وقد شددت، أثناء اجتماعاتها، على التزام الأمم المتحدة بطلبات الحكومة دعم زيادة تطوير قدرة المؤسسات الأفغانية؛ وإنجاز الأولويات الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وتوحيد الأداء في الأمم المتحدة في هذا السياق.

٤٣ - وواصلت الحكومة المضي قدما بتدابير مكافحة الفساد بوصف ذلك التزاما أساسيا من التزامات برنامجها الإصلاحي، رغم تعرضها لبعض النكسات أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. ففي ٦ أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس غني مرسوما ألغى مسؤوليات اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية فيما يتعلق بالموارد البشرية، بسبب شواغل بشأن المحسوبية. ومُنحت السلطة في المرسوم للوزارات التنفيذية عن اختيار كبار الموظفين، مع كون الموافقة النهائية منوطة بالرئيس. وفيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة، سجل زهاء ٩٠ في المائة من كبار مسؤولي الدولة ممتلكاتهم لدى المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد، عملا بأحكام الدستور وقانون الرقابة على تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الإداري، ولكن حتى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر لم يكن المكتب الأعلى قد تحقق من هذه الإقرارات. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قامت اللجنة المستقلة المشتركة لرصد مكافحة الفساد وللتقييم بإصدار تقييم للمشروع الوطني لبطاقات الهوية الإلكترونية من حيث القابلية للإفساد، أبرزت فيه شواغل كبيرة بشأن الممارسات المتعلقة باستقدام موظفين وتعيينهم. وقد أجري التقييم، بناء على طلب الرئيس غني، استجابة للشواغل التي أثارها أعضاء الجمعية الوطنية والمجتمع المدني. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع ممثلي الجهات المانحة، تيسير جهود الفريق العامل المعني بشفافية المساءلة من أجل المساعدة على دعم الحكومة في تنفيذ تدابير لمكافحة الفساد.

٤٤ - واضطرت الحكومة، خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، أن تتراجع عن نيتها المعلنة أن تنشئ لجنة مستقلة لمكافحة الفساد لديها سلطات المقاضاة، لأن الدستور لا يسمح إلا لمكتب النائب العام بأن يحقق رسميا في القضايا الجنائية وأن يقاضي بخصوصها. وما زال منصب النائب العام شاغرا. وكان التزام الحكومة باتخاذ تدابير لمكافحة الفساد هو موضوع نقاش عام في أعقاب الاحتفال بالتوقيع في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر على اتفاق عقاري بين وزارة التنمية الحضرية وشخص حكم عليه بتهم فساد بخصوص فضيحة مصرف كابل.

وأعلن لاحقا بطلان وإلغاء مذكرة التفاهم بشأن الاتفاق المقترح، وأُوقف مستشار قانوني للرئيس عن العمل لدوره المزعوم في تيسير الاتفاق. وبدأت لجنة عينت للتحقيق في الظروف التي أحاطت بإنشاء الاتفاق عملها في الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن تنال نتائج التحقيق قدرا كبيرا من الاهتمام في أفغانستان ومن المجتمع الدولي.

## خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٥ - ظلت الحالة الإنسانية العامة مزعزعة في مختلف أنحاء البلد، لا سيما في الشمال الشرقي بسبب اقتران نزاع يشتد أواره بحدوث زلزال في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأبرزت زيادة عدد الحوادث استمرار التحديات بالنسبة لعمليات الإغاثة. وصدر مرسوم رئاسي رفع مستوى السلطة الوطنية لإدارة الكوارث في أفغانستان إلى مركز وزارة، مع تعيين وايس بارماك وزير دولة لإدارة الكوارث والشؤون الإنسانية، وذلك إدراكا لأهمية التصدي للتحديات الإنسانية.

٤٦ - وأدى تصاعد القتال في مدينة قندز وحولها، لا سيما بعد استيلاء حركة طالبان عليها، إلى نزوح ١٧ ٠٠٠ أسرة على الأقل من ولاية قندز. وأغلقت المرافق الصحية والمدارس وتعطلت خدمات المياه والكهرباء والاتصال في مدينة قندز، وأجبرت التهديدات الأمنية على إجلاء غالبية العناصر العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما يشمل الأمم المتحدة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر قدم ممثلي الخاص إحاطة لمجلس الوزراء، بناء على طلب الرئيس غني، بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في قندز. وكان هناك مقترح من الأمم المتحدة يدعو إلى تنفيذ فترة توقف إنسانية عن القتال، لتمكين المنظمة من توريد الغذاء والدواء إلى السكان المدنيين في قندز، أُطلع عليه الرئيس ولكن الأحداث تجاوزته بإعادة الاستيلاء على المدينة.

٤٧ - وبحلول أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أشارت تقارير إلى أن ٩٠ في المائة من النازحين داخليا قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى قندز. ويقدّر، وفقا للتقييم السريع المتعدد القطاعات الذي بدأ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أن ٩٠ ٠٠٠ شخص قد تضرروا بحالة الطوارئ وأن قرابة ٧ ٠٠٠ أسرة قد فقدت مصدر دخلها بسبب القتال. واستجابة للنزاع في الشمال قامت الأمم المتحدة مع شركائها حتى الآن بتوزيع أكثر من ٥ ٠٠٠ مجموعة من مجموعات لوازم النظافة الصحية و ٦ ٦٠٠ مجموعة من مجموعات المواد غير الغذائية، وخصصت حصة إعاشة تدوم شهرا لقرابة ١٢ ٠٠٠ أسرة.

٤٨ - وقد تفاقم تأثير النـزاع على السكان في الشمال والشمال الشرقي والشرق بفعل زلزال قوته ٧,٥ درجات أصاب شمال شرق أفغانستان، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أصاب الزلـزال ١٦ على الأقل من مقاطعات البلد وخلّف أكثر من ٠٠٠ ١٣٥ شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية. وتشير تقارير جرى التحقق منها منبثقة من تقييمات مشتركة حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن الزلـزال أدى إلى مقتل ١١٥ شخصا وإصابة ٥٢٢ شخصا، وإلحاق أضرار بـ ٢٥٩ ١٢ منزلا، وتدمير ٢٩٩ ٧ منـزلا. وكان أكبر عدد من الوفيات والإصابات في ولاية كنر وننكرهار، وإن كانت الأضرار التي لحقت بالممتلكات بلغت أشد درجاتها على مقربة من مركز الزلزال في ولاية بدخشان.

٤٩ - وقد أصدرت حكومة أفغانستان، التي تتولى قيادة تقييم الزلـزال وجهود الاستجابة له، تمويلا قدره ٠٠٠ ٧٧٠ دولار، وصرفت احتياطيا للطوارئ قدره ٣ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المشترك للأنشطة الإنسانية. ويشمل هذا التمويل دعم الاحتياجات العاجلة لدى المجتمعات المحلية المتضررة قبل بدء الشتاء، عندما سيحد الجليد من الوصول إلى المناطق المتضررة، التي يصعب الوصول إليها أصلا بسبب الطبوغرافيا الجبلية وانعدام الأمن. وقد استجاب أكثر من أربع وعشرين جهة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني للاحتياجات المتعلقة بالمأوى والغذاء والمواد غير الغذائية. وحتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر كان زهاء ٠٠٠ ٩٥ شخص قد تلقوا مساعدة، وشمل ذلك تقديم مواد غير غذائية لأكثر من ٠٠٠ ٧٧ شخص وأغذية لأكثر من ٥٠٠ ٨٧ شخص. ومن المتوقع أن تكفي المخزونات الموجودة داخل أفغانستان للاستجابة، باستثناء المساعدة الخاصة بتوفير إيواء عاجل.

٥٠ - وتفيد تقييمات للأمم المتحدة، أُنجزت في أيلول/سبتمبر، بحدوث عمليات نـزوح كبيرة للسكان في عام ٢٠١٥ في المناطق الجنوبية والوسطى والغربية والشرقية. ففي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، شُرد ٠٠٠ ٢٣٥ شخص، لا يشملون الأسر التي كانت قد شُردت مؤقتا أثناء أزمة قندز وعددها ٠٠٠ ١٧ أسرة. ويمثل هذا زيادة تبلغ حوالي ٧٠ في المائة عند مقارنته بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وتشير التقديرات الحالية إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٤٥ أسرة قد تتشرد، أو أن ٠٠٠ ٣٠٠ شخص قد يتشردون، بسبب النـزاع، الأمر الذي يمكن أن يجعل عام ٢٠١٥ أسوأ عام من حيث التشرد في أفغانستان بفعل النزاع منذ عام ٢٠٠٢.

٥١ - واشتدت الاشتباكات في ولاية هلمند بين قوات الأمن الأفغانية وعناصر مناوئة للحكومة أثناء الفترة، وأدى ذلك إلى تشريد قرابة ٠٥٤ ٢ أسرة، قُدمت المساعدة لاحقا لـ ٩٥٩ أسرة منها بتزويدها بمواد غير غذائية، ومجموعات لوازم النظافة الصحية، ومساعدة

نقدية. وفي ولاية ننكرهار، تشير تقارير إلى عمليات نزوح كبيرة للسكان، نتيجة أساسا للاشتباكات بين قوات الأمن الأفغانية وجماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتشير تقييمات أولية أجرتها الأمم المتحدة وشركاؤها إلى أن ٧٠٠ ٤ أسرة على الأقل تحتاج إلى مساعدة. وإضافة إلى ذلك التشريد في الولايات، ما زالت مدينة كابل تجتذب أعدادا كبيرة من الأشخاص النازحين، بحيث تحتاج ٠٠٠ ٣ أسرة على الأقل فيها إلى مساعدة. وظلت أفغانستان تستضيف قرابة ٠٠٠ ٢٢٧ لاجئ من باكستان، عبروا إلى الجنوب الشرقي من البلد نتيجة للعمليات العسكرية في شمال وزيرستان. وواصلت حكومة أفغانستان، إلى جانب الأمم المتحدة وشركائها، تقديم المساعدة لمجتمعات اللاجئين وللمجتمعات المضيفة.

٥٢ - ومنذ آب/أغسطس واجهت جهود القضاء على شلل الأطفال تحديات متجددة فيما يتعلق بالوصول إلى الأطفال المصابين به في مختلف أنحاء أفغانستان لا سيما في المنطقتين الشرقية والجنوبية. فعمليات العناصر المناوئة للحكومة حدّت من إمكانية وصول أفرقة التحصين في مناطق كثيرة. ورغم رفع حظر كان قد فُرض سابقا في ولاية قندهار، فُرضت عمليات حظر أصغر ومحدودة جغرافيا بصورة متفرقة، لأسباب متباينة. وشُنت حملة يوم تحصين وطني من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر تستهدف حوالي ٨,٩ ملايين طفل. ورغم هذه الجهود تأكد حتى الآن وجود ما مجموعه ١٦ حالة شلل أطفال في أفغانستان في عام ٢٠١٥ . وأُبلغ عن ثماني حالات إضافية أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير في ولاية ننكرهار، منها أربع حالات في مقاطعة أجين. فقد منعت جماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الوصول إلى مواقع الأنشطة الإنسانية بما يشمل حملات التطعيم في مقاطعة أجين وكذلك في مقاطعتي كوت ودهبالا في الولاية.

٥٣ - واكتسبت الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين التي طال أمدها زخما أثناء الفترة. ففي اجتماع للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عقد في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تركزت المناقشات في الجزء المتعلق باللاجئين الأفغان على دعم إعادتهم إلى وطنهم على مراحل طوعا وإعادة إدماجهم، في إطار استراتيجية الحلول. وحاليا، تستضيف إيران (جمهورية - الإسلامية) قرابة ٠٠٠ ٩٠٠ لاجئ أفغاني مسجل، بينما تستضيف باكستان ١,٥ مليون لاجئ أفغاني مسجل. وظل معدل عودة اللاجئين الأفغان من خلال برنامج الأمم المتحدة للإعادة الطوعية إلى الوطن أعلى كثيرا مما كان أثناء عام ٢٠١٤، بحيث عاد ٨٤٣ ٥٥ لاجئا أفغانيا إلى وطنهم خلال الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وعادت غالبيتهم العظمى

من باكستان. وظلت أصداء رصد العائدين تثير شواغل بشأن مسألة العودة من باكستان في ظل ظروف صعبة.

٥٤ - وناقش أعضاء الجمعية الوطنية الأفغانية، أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، الشواغل المتعلقة باستمرار تدفق الأفغان إلى خارج البلد، لأن التقارير أشارت إلى أن قرابة ٠٠٠ ١٤٦ طلب من طلبات اللجوء التي تلقاها الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ومجموعها ٠٠٠ ٨٠٠ طلب كانت من أفغان.

٥٥ - وقام الشركاء في العمل المتعلق بالألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، بإزالة ٧٨ حقل ألغام وأربعة ميادين قتال في الربع الثالث من عام ٢٠١٥. ويقدّر أن ٣٤١ ٤ من حقول الألغام ومن ميادين القتال ما زالت باقية، ويتضرر من ذلك ٦٠٧ ١ قرى في ٢٥٨ مقاطعة. وقامت الأمم المتحدة، ردا على استخدام أسلحة متفجرة في قندز بعد استيلاء حركة طالبان عليها، بتنسيق إيفاد شركائها في مجال العمل المتعلق بالألغام إلى المدينة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر فصاعدا لإجراء مسح لحالات الطوارئ والقيام بعمليات لإزالة الألغام، وتوفير توعية بمخاطر الألغام. وقد دُمرت لاحقا مئات من أصناف الأعتدة غير المنفجرة.

٥٦ - وقد سُجل لدى إطار الأمم المتحدة العالمي للرصد ٧٤ حادثا ضد أفراد عاملين في المجال الإنساني وممتلكات ومرافق تابعة لمنظمات تقديم المساعدة الإنسانية. وقد حصدت الهجمات أرواح ١٢ من العاملين في المجال الإنساني وأصابت ٤٨ شخصا. وكان الهجوم الجوي على مستشفى

تابع لمنظمة ”أطباء بلا حدود“ في مدينة قندز، هو الهجوم الذي راح ضحيته أكبر عدد من الأشخاص، إذ أنه أدى إلى قتل ٣٠ شخصا وإصابة ٣٧ شخصا. وكان لتدمير المستشفى، عدا عن هذه الخسائر في الأرواح، أثر كبير على إمكانية الحصول على الرعاية الجراحية، لأن المستشفى كان الوحيد من نوعه في شمال شرق أفغانستان.

٥٧ - وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر كان قد تم تمويل ٥٩ في المائة من خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لعام ٢٠١٥. وبلغ التمويل الإنساني الإجمالي ٣٥٩ مليون دولار، منه مبلغ قدره ٢٤٥,٥ مليون دولار مخصص للأنشطة المتوقعة في إطار خطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية و ٦٣ مليون دولار لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية. وقدم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر طلب للحصول على قرابة ٧ ملايين دولار من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ، من أجل المواجهة السريعة. وسوف تستخدم الأموال لدعم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في تلبية الاحتياجات المتعلقة بزلزال

أفغانستان وبيئة التراع في شمال شرق البلد، بما يشمل حلولا لتوفير مأوى عاجل إبان أشهر الشتاء.

## سادسا - مكافحة المخدرات

٥٨ - أصدرت وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الموجز التنفيذي للتقرير المعنون ”مسح عام ٢٠١٥ بشأن الأفيون في أفغانستان“ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أشار التقرير إلى أن زراعة الخشخاش انخفضت بنسبة قدرها ١٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بما يبلغ ٠٠٠ ١٨٣ هكتار، مقارنة بما يبلغ ٠٠٠ ٢٢٤ هكتار في عام ٢٠١٤. ويمثل هذا أول انخفاض في المساحة المزروعة بالخشخاش منذ عام ٢٠٠٩. وإنتاج الأفيون المحتمل في عام ٢٠١٥ بلغ حتى الآن ٣٠٠ ٣ طن، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٤٨ في المائة من مستوى إنتاج الأفيون في عام ٢٠١٤ الذي بلغ ٤٠٠ ٦ طن. ورغم هذين الانخفاضين انخفض عدد الولايات الخالية من الأفيون في عام ٢٠١٥. وما زالت هلمند، التي يوجد فيها نحو ٤٠٠ ٨٦ هكتار مزروعة بالخشخاش (تمثل ٤٧ في المائة من المجموع الوطني)، هي الولاية الرئيسية في البلد التي تزرع الأفيون تليها ولايات فراه وقندهار وبدغيز. ومن الممكن عزو انخفاض الإنتاج إلى حدوث انخفاض في المساحة المزروعة بالأفيون، ولكنه يعزى بدرجة أكبر في حدوث انخفاض في إنتاج الأفيون لكل هكتار. وقد انخفض الإنتاج في جميع المناطق الرئيسية التي تزرع الخشخاش، وكانت في مقدمتها المنطقة الجنوبية، التي حدث فيها انخفاض في إنتاج الأفيون بنسبة قدرها ٤٥ في المائة، تليها المنطقة الغربية (انخفاض بنسبة قدرها ٢٠ في المائة) والمنطقة الشرقية (انخفاض بنسبة قدرها ٨ في المائة).

٥٩ - وقد وافق الرئيس غني في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر على الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتركز خطة العمل التي وضعتها وزارة مكافحة المخدرات على التنمية البديلة المستدامة، والزراعة، والاستئصال، وكذلك الاعتراض، ومكافحة غسل الأموال، ومصادرة الأصول، والتعاون الإقليمي والدولي. وهي توجز نية أفغانستان أن تتبع نهجا متوازنا وشاملا ومنسقا ومستداما لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير قانونية.

٦٠ - وفي الفترة من ١٢ آب/أغسطس إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر قامت السلطات الأفغانية لإنفاذ القوانين بـ ٦٢١ عملية لمكافحة المخدرات، أسفرت عن ضبط قرابة ٦٠٠ ١٠ كيلوغرام من المخدرات، تتألف من ٦٧٣ كيلوغراما من الهيروين، و ٠٨٣ ٥ كيلوغراما من الأفيون، و ٨٤٨ ٤ كيلوغراما من الحشيش، إضافة إلى ٤٩٣ كيلوغراما من

السلائف الكيميائية الصلبة و ٨٧٣ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، وألقت القبض أيضا على ٧٠٥ أشخاص مشتبه فيهم، وصادرت ١٦٤ مركبة و ١٥٨ قطعة سلاح. وفي سياق هذه العمليات قتل ٨ أشخاص من قوات الأمن الأفغانية وأصيب ١٥ غيرهم.

٦١ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر دعمت الأمم المتحدة حلقة العمل الإقليمية الثالثة بشأن ''الاستخدام غير المشروع لخدمات تحويل النقود والقيمة''. وشهدت الحلقة توقيع مذكرة تفاهم بين وحدة الاستخبارات المالية التابعة لأفغانستان ووحدة الاستخبارات المالية التابعة لطاجيكستان، توفر أساسا لتقاسم المعلومات عن المعاملات المالية المشبوهة من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

## سابعا - دعم البعثة

٦٢ - نقل مؤقتا موظفو الأمم المتحدة من مكاتب في ولايات قندز وبغلان وفارياب وبدخشان استجابة للحالة الأمنية في المناطق الشمالية، وأتاحت ذلك الأعتدة الجوية التي تملكها الأمم المتحدة. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الدعم لموظفي البعثة الذين تأثروا بعمليات نقلهم لكي يواصلوا عملهم. وفي قندز، لحقت أضرار شديدة بمكتب البعثة. ووقعت البعثة عقدا لاستئجار مكان عمل جديد سيتطلب تجديده تركيب البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات وتعزيزات أمنية لكفالة الامتثال للمبادئ التوجيهية للمنظمات بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا. وفي أعقاب إنجاز الأنشطة التحضيرية، بدأت المرحلة التالية من تنفيذ منصة نظام أوموجا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

## ثامنا - الملاحظات

٦٣ - ما زالت أفغانستان تواجه تحديات أمنية واقتصادية وسياسية هائلة، سُجلت بقوة تأثيراتها معا أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير. وقد شهدت الحالة الأمنية تدهورا ملحوظا لقيام حركة طالبان والعناصر المناوئة للحكومة بشن حملة موسعة، تضمنت الاستيلاء المؤقت على مدينة قندز، وهي عاصمة إحدى الولايات. وهذا الحدث، الذي اقترن به وجود بيئة اقتصادية تمثل مصدرا لمصاعب مستمرة، أجج تزايد التنازع في المجال السياسي، مع ارتفاع أصوات النقاشات بين النخب السياسية والجمهور. ومحصلة هذه التحديات هي كون أفغانستان في مرحلة يدفع فيها عدم اليقين بشأن المستقبل عددا متزايدا من الأفغان إلى الهجرة، مع بقاء حدة الحاجة إلى مساعدة دولية مطردة.

٦٤ - وهذه هي السنة الأولى التي تجد فيها أفغانستان نفسها بدون نفس مستوى أو شكل الدعم العسكري الدولي الذي قُدم لها في العقد الماضي. ومع ذلك، تحملت قوات الأمن الأفغانية إلى حد كبير الضغوط المتزايدة وأظهرت قدرة على أن تسترجع المناطق التي كانت مؤقتا تحت سيطرة حركة التمرد. وإذا كانت التكاليف باهظة، بحيث تراوحت من الاستنزاف إلى الخسائر في الأرواح والإصابات، فقد كانت المطالب شديدة أيضا، ولقيت استجابة في بعض الأوقات من خلال الدعم الدولي. وإضافة إلى ذلك، تشير تقارير عن العنف بين المتمردين إلى تزايد الحالة الأمنية تقلبا وتعقدا. وإني أرحب بما أعلنته مؤخرا دول أعضاء من تأكيد لالتزامها بأن تساعد قوات الأمن الأفغانية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد.

٦٥ - وتسعى حكومة أفغانستان إلى تنشيط الاقتصاد، الذي تضرر من نقل المسؤوليات السياسية والأمنية في عام ٢٠١٤، وذلك من خلال تدابير من قبيل زيادة تحصيل إيرادات، ومعالجة الفساد، وتعزيز التجارة الإقليمية. ورغم طرح خطط تشتد إليها الحاجة من أجل النهوض بالنمو، فإن المكاسب ما زالت بطيئة، لأن الإصلاحات يجب أن تكتسب زخما، ويجب أن يُترجم التوطيد المالي إلى إيجاد فرص عمل. ومع أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية وغيرها من النقاط المرجعية للإصلاح الهيكلي مقيسا في إطار البرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي هو تقدم مشجِّع، لا يزال يتوجب على الحكومة وعلى شركائها الدوليين في التنمية إبقاء تركيزهما على بناء الثقة في الاقتصاد الأفغاني. ومن المهم على وجه الخصوص في هذا الصدد بذل جهود متبادلة، قبل مؤتمرات إعلان التبرعات التي ستعقد في عام ٢٠١٦.

٦٦ - وقد شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير إحياء للتعبئة الشعبية ومناقشات متزايدة النشاط تتمحور داخل الحكومة وحولها، مع ارتفاع أصوات المعارضة في عرض آرائها. وبينما أظهرت الحكومة تفهما للحوار ولشمول الجميع، يجب ألا يكون هذا على حساب تنفيذ إصلاحات أساسية من قبيل تعزيز الأخذ بمبدأ الجدارة، ومكافحة الفساد، وتقديم الخدمات إلى الشعب الأفغاني. وإني أثني على المجتمع الدولي لوحدته في دعم الحكومة وصياغة أسلوب لدخول الساحة السياسية، ولرسالته التي مفادها أن الجميع يجب أن يتصرفوا على نحو يحقق مصالح أفغانستان.

٦٧ - وتمثل التوصيات التي أعلنتها اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي خطوة هامة في عملية تعزيز الثقة العامة في المؤسسات الانتخابية وفي الانتخابات. وأملي هو أن تنجز اللجنة، من خلال التزامها المثبت بتحسين استدامة العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافيتها،

تسوية المسائل المعلقة وذلك على أساس توافق الآراء. وستواصل الأمم المتحدة دعم عملية الإصلاح هذه من خلال تقديم المشورة والدعم التقني.

٦٨ - وما زال المدنيون الأفغان يتحملون عبء النزاع، إذ يحاصرهم تبادل إطلاق النار، ويقعون ضحايا لهجمات عشوائية، ويتعرضون لعمليات قتل موجهة. وتزايد أعداد الخسائر في صفوف المدنيين والتقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات ضد نساء، هو أمر يبعث على القلق الشديد. وإني لأشعر بالأسف لاستهداف وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم موظفة وطنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى افغانستان، هي السيدة توركاي ألفت، وأدين ذلك الاستهداف وذلك القتل. وأذكِّر جميع الأطراف بأن احترامها لالتزاماتها، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بمنع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، بما فيها المرافق الطبية، هو أمر يمثل ضرورة قصوى.

٦٩ - ويتسبب النزاع في محنة ومعاناة هائلتين من خلال تشريد السكان وما يرتبط بذلك من تأثيرات اجتماعية - اقتصادية، الأمر الذي يفرض مزيدا من الضغط على آليات الاستجابة الإنسانية. ومن الناحية الأخرى، أظهرت الاستجابة للزلزال الذي حدث في تشرين الأول/أكتوبر، التي تولى الأفغان قيادتها، تزايد القدرات الوطنية في مجال الاستجابة للكوارث، ويمثل تعيين وزير دولة لإدارة الكوارث وللشؤون الإنسانية تطورا إيجابيا آخر. ولكن الأزمات المتعددة، ومن بينها الحاجة إلى معالجة عمليات النزوح من قندز، قللت الموارد الإنسانية. وتجديد هذه الموارد أمر حاسم الأهمية لتلبية المطالب المحتملة، التي قد تزيد خلال فترة الشتاء. وإني أحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم دعمها من خلال المساهمة بموارد مالية في الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية.

٧٠ - أما الجهود الرامية إلى إطلاق عملية سلام فقد بلغت طريقا مسدودا. فرغم اعتراف حركة طالبان في بياناتها العامة بأهمية إيجاد حل سياسي، لم تبد الحركة حتى الآن التزاما باستئناف المحادثات المباشرة مع حكومة أفغانستان. ولا يوجد بديل عن تسوية سياسية لتحقيق مستقبل سلمي في أفغانستان؛ وإني أرحب بالبيانات المتجددة من باكستان والصين وغيرهما من أعضاء المجتمع الدولي التي تظهر استعدادهم لدعم عملية سلام يتولى الأفغان قيادتها. وأشجع الدول الأعضاء على تيسير الاستقرار في أفغانستان وعلى ممارسة أقصى نفوذ ممكن لدى حركة طالبان من أجل تمكين الحركة من استئناف المحادثات المباشرة مع الحكومة الأفغانية. ويواصل ممثلي الخاص استكشاف الفرص المتاحة للمضي قُدما بعملية سلام، وذلك بالتشاور الكامل مع حكومة أفغانستان.

٧١ - وما زال للحالة الأمنية أثر سلبي على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطتها وبرامجها في مختلف أنحاء البلد. وقد بدأت الأمم المتحدة، بعد أن كانت قد نقلت مؤقتا موظفيها من عدة مكاتب ميدانية لكفالة سلامتهم، في إعادة نشرهم واستئناف عملياتها حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وإضافة إلى هذا، يثير ظهور جماعات منتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مخاوف كبيرة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم وبشأن أمن ممتلكات الأمم المتحدة، وهي مخاوف من أن تقع حوادث تتراوح من الاختطاف وشن هجمات على المجمّعات إلى استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع.

٧٢ - وإني أتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، نيكولاس هايسوم، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، في الوفاء بالتزاماتنا بدعم شعب أفغانستان.